مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد3 – ديسمبر 2020



البحث العلمي وقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر. دراسة استطلاعية لآراء الأساتذة بقسم علم الاجتماع -جامعة تبسة-

ط.د. رندة رزق الله*،عضو بمخبر البحث في دراسات الإعلام والمجتمع والاجتماعية، الجزائر.
randa.rezkallah@univ-tebessa.dz
د. نور الدين جفال، تبسة، الجزائر.
anthroponour@gmail.com

تاريخ التسليم:(2020/02/24)، تاريخ المراجعة:(2020/03/20)،تاريخ القبول:(2020/11/12)

ملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، من خلال استطلاع رأي عينة من الأساتذة الباحثين، ولتحقيق هذا الهدف أجريت الدراسة الاستطلاعية باستخدام المنهج الوصفي على عينة تتكون من (35) أستاذ باحث بقسم علم الاجتماع بجامعة تبسة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية مخرجات البحث العلمي في عملية التنمية الاجتماعية رغم وجود قطيعة على مستوى التطبيق ضعف الارتباط بين الأبحاث العلمية المنجزة وأهداف التنمية الاجتماعية، انجاز البحوث العلمية لا يتم وفق متطلبات التنمية، وهذا راجع لعدة معوقات أهمها غياب ثقافة التعاون مع القطاعات الأخرى، غياب التواصل مع المؤسسات وتم اقتراح عدد من الحلول أهمها تثمين جهود الأساتذة الباحثين، غرس وبث ثقافة الجامعة المنتجة.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، الإنتاج العلمي، التنمية الاجتماعية.

Abstract :

This study aims at recognizing the reality of university scientific research in Algeria and relationship to social development by exploring the views of a sample of researching teachers, to achieve this goal an exploratory study was conducted using the descriptive method an a sample consisting of (35) research teacher in the department sociology at the university of tebessa.

The study concluded the importance of the outputs of scientific research in the process of social development despite the existence of a rupture at the level of application, the weak link between scientific research carried out and the goals of social development the completion of scientific research in not according to the requirements of development. This is due to several obstacles, the most important of which is the absence of a culture of cooperation with other sectors, the absence of communication with institutions.

Key words: the university, scientific research, scientific production, social development**.**

* المؤلف المراسل: ط.د. رندة رزق الله ،الإيميل: randa.rezkallah@univ-tebessa.dz

مقدمة:

لقد شهد العالم اليوم العديد من التحولات بسبب التقدم العلمي والتقني على مستوى المجتمعات، بحيث أصبحت جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تسعى نحو تحقيق أهدافها التنموية وتحسين مستوى خدماتها في كافة المجالات، ولا يمكن البلوغ لهذه الأهداف إلا من خلال تضافر الجهود نحو تحقيقها، ولا ينكر أحد الدور الذي تقوم به الجامعات في الجانب التنموي باعتبارها أحد أهم مؤسسات التعليم العالي التي تقوم بدور جوهري في منظومة البحث العلمي، مما يتطلب ضرورة التعاون المستمر بين البحوث العلمية ومؤسسات المجتمع المختلفة، لتعرف على قدرات الجامعة العلمية والتقنية من جهة وحاجات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى لتحديد مسارات بحثية واضحة قائمة على دراسات معمقة للوقائع الاجتماعية والتي يمكن أن تسهم بالرقي والتقدم في المجتمع وبهذا يتم تنسيق مختلف الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة، ومن هذا المنطلق أولت الجامعات في البلدان المتقدمة اهتمام خاص ببرامج البحث والتطوير ذلك بتوفير البيئة البحثية المناسبة لإجراء البحوث العلمية، وتجهيز المختبرات بالمعدات العلمية اللازمة التي يحتاجوها الباحثون في مختلف التخصصات وذلك بتفعيل البحث العلمي الجامعي باعتباره من الوظائف الرئيسية للجامعة فبدونه تصبح الجامعة مجرد مؤسسة تعليمية تقوم بتقديم معارف من إبداع الآخرين، وليست مؤسسة بحثية قائمة على الإنتاج العلمي والإبداع الفكري بابتكار المعارف التي تساهم في خدمة المجتمع. كما أن التحفيز على الأنشطة البحثية لفائدة المؤسسات الصناعية والإنتاجية يساعد على جودة البحوث العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية وطلبة الدراسات العليا من جهة ويساهم في إفادة القطاع الخاص والعام بهذه البحوث من جهة أخرى.

إشكالية الدراسة:

إن المتتبع لتاريخ الاكتشافات والاختراعات العلمية يلاحظ أن المسافة الزمنية بين تواريخ حدوث الاكتشافات والاختراعات العظمى ضاقت فجوتها حاليا عما كانت عليه بالأمس فيما استغرق الأمر قرونا طوالا للانتقال من مرحلة الزراعة إلى عصر الصناعة فإننا نعيش الآن في ضوء اكتشافات واختراعات جديدة لا يفصلها زمنيا إلا بضعة أعوام أو أشهر معدودات ولعل أبرز مجالات هذه الثورة تكمن في مجال الهندسة الوراثية، الانترنت الطابعات الثلاثية الأبعاد، الذكاء الصناعي، العملات الافتراضية، انترنت الأشياء. (الفقي، 2018، ص.8) وغيرها من مظاهر التي تبرز التقدم العلمي والتقني الحاصل على المستوى العالمي في البحوث العلمية التطبيقية التي تفرض تحديات متزايدة على المجتمعات النامية للتنمية والتقدم بالاستثمار في اقتصاديات المعرفة والانتقال إلى مظاهر التجديد والتطور.

والتركيز على التنمية الشاملة بدلا من النمو الاقتصادي لأن متطلبات العصر تتطلب إحداث التكامل بين الجانب المادي والجانب البشري بجعل الإنسان غاية وهدف في الوقت ذاته. وفي ضوء هذين المتغيرين تبرز مشكلة الدراسة في محاولة فهم وتحليل واقع البحث العلمي وعلاقته بقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر، ومن ثم فإن السؤال البحثي الرئيسي الذي تدور حوله الدراسة يتمثل في:

ما واقع البحث العلمي الجامعي وعلاقته التنمية الاجتماعية في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الدراسة في إطار أنها تندرج في الدراسات المعنية ببحث وتحليل دور الجامعة في المجتمع.
- الكشف عن واقع البحث العلمي الجامعي وعلاقته بقضايا التنمية الاجتماعية في الجزائر كونه يتماشى مع أخر التطورات الحاصلة لعصر تقاس فيه المجتمعات بمدى التقدم العلمي.
- لفت نظر الأساتذة الباحثين والوصايا لدور المهم الذي يمكن أن تقوم به نتائج البحوث العلمية الجامعية في تنمية المجتمع.
- تطرح بعض التصورات لتنشيط العلاقة بين البحث العلمي الجامعي والقطاع الاجتماعي والاقتصادي من وجهة نظر الأساتذة الباحثين بقسم علم الاجتماع.

أهداف الدراسة:

يرتكز الهدف العام للدراسة في إعطاء وبلورة واقع العلاقة بين البحث العلمي والتنمية الاجتماعية بتقديم رؤية واضحة لطبيعتها، والدور الذي تساهم به نتائج الأبحاث العلمية في القطاع الاجتماعي والاقتصادي من وجهة نظر الأساتذة الباحثين بقسم علم الاجتماع. كما أنها ستقدم نتائج لعدة أطراف بما في ذلك الباحثين، مسئولي البحث العلمي، مسئولي المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.

حدود الدراسة:

ركزت الدراسة موضوعيا على مناقشة العلاقة بين البحث العلمي والتنمية الاجتماعية. والكشف عن واقعها من خلال استطلاع آراء الأساتذة الباحثين بقسم علم الاجتماع بجامعة تبسة، وذلك في شهر سبتمبر 2020.

منهج الدراسة وأداة البحث:

وفقا لطبيعة الدراسة تم اختيار المنهج الوصفي لتناسبه مع أهداف الدراسة من خلال الاعتماد على المقابلة نصف الموجهة حيث استغرقت المقابلة بين 10 إلى 20 دقيقة مع الأستاذ تم من خلالها جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة: اشتمل مجتمع الدراسة على الأساتذة الباحثين بقسم علم الاجتماع على مستوى جامعة تبسة والبالغ عددهم الإجمالي (58) أستاذ باحث، تكونت عينة الدراسة من (35) أستاذا وأستاذة.

مصطلحات الدراسة:

البحث العلمي (scientific Research):

هو عملية فكرية منتظمة يقوم بها شخص يسمى "الباحث" من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة معينة تسمى "موضوع البحث" بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى "منهج البحث" بغية الوصول إلى حلول

ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى "نتائج البحث". (العاني، 2014، ص.15)

فالبحث العلمي عبارة عن النشاطات الفكرية القائمة على أسس منهجية يقوم به الأستاذ الباحث ويهدف إلى زيادة المعرفة العلمية وتسخيرها لخدمة المجتمع.

التنمية الاجتماعية (socail Development):

يعرف "حسن سعفان": "التنمية الاجتماعية بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم لتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثمة الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة، ولا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية نظرا لترابط الوثيق بينهما". (سلاطنية، حميدي، 2014، ص.351)

فهي عبارة عن وسيلة ومنهج قائم على أسس علمية يهدف إلى الرفع في مستوى الحياة من خلال إحداث تغيرات على مستوى التفكير والعمل.

الإطار النظري للدراسة:

1- سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر:

على غرار الكثير من بلدان العالم سعت الجزائر جاهدة نحو تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك عن طريق إعادة هيكلة هذا القطاع لتدارك التأخر المسجل الذي عرفته المؤسسات العلمية الجامعية في الوطن العربي بما فيها الجزائر. ويرجع السبب في ذلك لحداثة المؤسسات الجامعية بسبب الفترة الاستعمارية.

- **سياسة البحث العلمي قبل سنة 1998:** خلال الفترة التي سبقت 1998، أهدرت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر للضعف وعدم الاستقرار، إذ لم تخصص لها سوى 0,28% من الناتج القومي الخام، والأمر الذي نتج عنه العديد من السلبيات منها: (صادق، 2014، ص.78)

- قلة الإنتاج القومي من منشورات ومجلات ودراسات علمية.
- قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث والتطوير.

يوضح المسار التاريخي لتطور البحث العلمي في الجزائر والذي شهد العديد من التغيرات حيث كان في بداية الأمر ينحصر على مراكز بحث يديروها باحثون فرنسيون خلال الفترة الممتدة من(1963-1971) وكان الاهتمام في هذه الفترة ينحصر على الجانب البيداغوجي والأكاديمي في تكوين الأساتذة الجامعيين،

دون الاهتمام بالشق البحثي وتعتبر سنة 1998 البداية الفعلية نحو تفعيل وترقية البحث العلمي في الجزائر.

– **سياسة البحث العلمي بعد سنة 1998:** وعلى هذا الأساس، اعتمدت الجهات الوصية تشريعا جديدا، يتعلق بالقانون والبرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الممتد من الفترة 1998 إلى 2002 حيث يهدف أساسا إلى:(صادق، 2014، ص.78)

– تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.

– تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير.

– العمل على تثمين نتائج البحث.

– دعم وتمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

وكتدعيم لأحكام القانون رقم 98–11 القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتكيفا مع مختلف التطورات المستجدة بعده، صدر قانون 08–05 المكمل والمتمم للقانون التوجيهي والمؤرخ في الفترة الخماسية الممتدة من 2008–2012 ووضع أهداف طموحة بتوفير الموارد المالية والمادية والبشرية ولتحقيق تلك الأهداف شدد هذا القانون على ضرورة القيام بعدد من الإجراءات الجديدة والتي من شأنها إحداث العديد من التطورات في نشاط البحث العلمي في الجزائر ومنها الاهتمام بالموارد البشرية في مجال البحث العلمي مع توفير الوسائل المادية والتنظيمية المساعدة على ذلك، ومنها رفع ميزانية البحث العلمي نحو ثلاثة أضعاف ووضع إستراتيجية للتعاون في مجال البحث. (حروش، طوالبية، 2018، ص.36)

بناء منظومة وطنية للبحث متجانسة وفعالة مهمة تستدعي جهود متواصلة وفي هذا الصدد جاء اقتراح تعديل النظام الوطني للبحث العلمي وضبطه استجابة للانشغال بتطوير الوظائف المجاورة للنظام من حيث النجاعة والملائمة وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية، بوصفها الرافع الأساسي للاقتصاد المبني على المعرفة، إذ جاء القانون التوجيهي رقم 15–21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يحدد المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والذي يرمي إلى ما يلي:(حروش، طوالبية، 2018، ص.37)

– ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي.

– تدعيم القواعد العامة والتكنولوجية للبلاد.

– فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيها.

– دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها.

– تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتطويرها.

- ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى وتحفيز وتثمين نتائج البحث.
- دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

2- أهمية البحث العلمي: تبرز أهمية البحث العلمي في زيادة الاعتماد عليه في التقدم والتطور الحضاري نتيجة ما حققته الإنجازات والابتكارات العلمية من تطور في مختلف مناحي الحياة المعاصرة.

أهمية البحث العلمي للباحث: تعود الأبحاث بالنفع على الباحثين بعدة أمور، ومنها ما يأتي:(بشتة، بوعموشة، 2018، ص.149)

- يتيح البحث العلمي للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومة، ويدربه على الصبر والجد والإخلاص.
- يسمح للباحث الاطلاع على مختلف المناهج واختيار الأفضل منها.
- يكون علاقة وطيدة بين الباحث والمكتبة.
- يساعد الباحث على التعمق في الاختصاص.
- يساعد على تطوير المعرفة البشرية بإضافة المبتكر إليها.
- يجعل من الباحث شخصية مختلفة من حيث التفكير، السلوك، الانضباط، الحركة وما إلى ذلك.

أهمية البحث العلمي للمجتمع: تمكن أهمية البحث العلمي للمجتمع في ما يأتي: (الشويلي، 2020، ص.136)

- تتمثل أهمية البحث العلمي في خلق الثقافة، والمعرفة الجديدة، تتيح الأبحاث العلمية للباحثين فرصة رفع مستوى المعرفة العام.
- تتمثل أهمية البحث العلمي في تقديم رؤية عن المستقبل، والاتجاه الذي تسير فيه المجالات المعرفية، لمدى تطورها.
- تتمثل أهمية البحث العلمي في مساعدة الناس على فهم ورؤية الكون بشكل واضح.
- تتمثل أهمية البحث العلمي في إنجاح الأعمال التجارية والمشاريع.
- تتمثل أهمية البحث العلمي في اعتبارها أحد المصادر التي تساهم في الاختراعات التكنولوجية.
- تتمثل أهمية البحث العلمي في تزويد الباحث من إمكانيات التفكير العميق.
- تتمثل أهمية البحث العلمي في مساعدة الباحث العلمي على تفعيل العقل للتعرف على ما يحدث في أماكن مخفية عن الأنظار.
- تتمثل أهمية البحث العلمي في تنمية أساليب ومنهجيات وآليات متطورة لإجراء الدراسات.
- تتمثل أهمية البحث العلمي في تنمية الاقتصاد.

3- عناصر التنمية الاجتماعية: لا تتحقق التنمية الاجتماعية بدون ثلاثة عناصر يمكن تحديدها كما يلي:

التغيير البنائي: يقصد بالتغير البنائي ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة، تختلف اختلاف نوعي عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع وهذا يتطلب تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع. ترى أفراده يمارسون أدوار إيجابية اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال فترات زمنية سابقة. (قارة، 2019، ص.148)

الدفعة القوية: لخروج المجتمعات النامية من مصيدة التخلف لابد من حدوث دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود وهذه الدفعات القوية ضرورية لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن. ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين. وتوزيع الخدمات توزيع عادل بين الأفراد وجعل التعليم إلزامي ومجانيا بقدر الإمكان، وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات.(قارة، 2019، ص.148)

الإستراتيجية الملائمة: وهي السعي للخروج من حالة الركود إلى حالة النمو والتطور لتحقيق الأهداف المرجوة ولا يتم ذلك إلا من خلال تبني مشروع تنموي حقيقي قائم على أهداف واضحة بحيث تظهر نتائجها على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ويقصد بها الإطار العام، أو الخطوط العريضة التي تضعها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي وتختلف الإستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف، ومن مستلزمات السياسية الاجتماعية السليمة أن تكون هناك خطط إستراتيجية وأخرى تكتيكية تساعد على الحصول على أحسن النتائج فالخطط التكتيكية فإنها تنشأ لمواجهة المواقف العملية والتصرف فيها. وينبغي أن تقوم إستراتيجيات التنمية الاجتماعية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون بحيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية لكافة المواطنين ويكون هذا التدخل عن طريق التخطيط الشامل المتكامل وعلى أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية وينبغي أن يكون واضحا للمخططين أن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان تتصلان بالتنمية الاقتصادية إحداهما التغير الاجتماعي للتنمية والأخرى تنمية الموارد البشرية، أما عن طبيعة الأهداف المنشودة، فهناك أهداف إستراتيجية أو غايات بعيدة يراد الوصول إليها في المدى البعيد. وأهداف تكتيكية أو مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب، ومن المهم أيضا عند تحديد الإستراتيجية الملائمة للتنمية تحديد دور الحكومة في التنمية الاجتماعية ودور المجتمعات المحلية، والجهود الأهلية والأعمال التطوعية التي يمكن أن تساهم في عمليات التنمية، ومع ضرورة قيام الحكومة بالدور الفعال في عمليات

التنمية في البلاد النامية إلا أنه من الضروري أيضا ضمان المشاركة الشعبية في برامج التنمية الاجتماعية سواء من ناحية التمويل أو الإدارة أو المتابعة أو التقويم.(قارة، 2019، ص.149)

4- معوقات التنمية الاجتماعية: تعد معوقات التنمية الاجتماعية كأحد التحديات التي تواجه سير وتقدم المجتمعات، على الرغم من أهميتها على المستوى الفردي والمجتمعي، وعلى العموم يمكن الإشارة إلى معوقات التنمية الاجتماعية بإيجاز في النقاط التالية:

معوقات اقتصادية: تأثير الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الداخلي، ضعف الموارد وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، اعتماد نظام اقتصادي واحد موجه نحو اقتصاد المادي الطاقوي، البطالة.

معوقات ثقافية: التمسك بالموروث الثقافي والعادات والتقاليد الاجتماعية الرافضة للتحديث والاعتماد على مبدأ العلاقات الاجتماعية وغيرها من الممارسات التي تشكل تحدي أمام التجديد والتطور.

معوقات إدارية: والتي تعتمد في مجملها على مركزية القرار.

معوقات تخطيطية: تتمثل في عدم المشاركة في عملية التخطيط بحيث تصل المخططات جاهزة للتنفيذ دون المشاركة الفاعلة للشركاء الاجتماعيين في تحديد احتياجاتهم التنموية.

المعوقات السياسية: التي تغطي كامل المشهد المجتمعي كغياب لمناخ الديمقراطي وسيطرة العلاقات التقليدية والقبلية والعشائرية على العلاقات الرسمية وتمركز القرارات السياسية في أيدي بعض الجماعات. (العمري، 2016، ص.178)

إضافة إلى زيادة سرعة وتيرة التغيرات على كافة الأصعدة خاصة في المجال التقني والتكنولوجي وتأثيراتها المتزايدة على الدول النامية المتمثلة في: التوجه نحو مجتمع المعرفة ثورة الاتصالات، التزايد السكاني السريع، الثورة العلمية والتكنولوجية، العولمة، وهذه التحديات جعلت من الدول النامية بمثابة مستقبل فقط لما يطرأ من تطورات دون مساهمة تذكر إلا عن طريق الاستخدام الاستهلاكي.

بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل للقوى البشرية المتزايدة، سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو وسوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا بين المناطق المختلفة للمجتمع، وانتشار ظواهر الأمية وانخفاض مستوى التعليمي والصحي وسوء التغذية وانتشار الأمراض. (العمري، 2016، ص.178)

الجانب التطبيقي للدراسة:

لقد فرض هذا التحول في المقاربات والممارسات والمفاهيم على المؤسسات الأكاديمية التعليمية وتحديدا الجامعات أن تكون فاعل إيجابي في عملية التقدم والتحديث، ويتضح لنا أن الجامعات على المستوى العالمي حققت ما طمحت إليه بجعلها مراكز بحثية استشارية لخدمة قضايا المجتمع، أما على المستوى المحلي فهي عبارة عن مؤسسات تعليمية تقدم معارف وتمنح شهادات بعيد عن الاهتمام بقضايا المجتمع التي تعيق سيرورة نموه وإن وجدت بعض الدراسات التي تنبع من احتياجات المجتمع التنموية لا يتم استغلال نتائجها على أرض الواقع فتبقى حبيسة رفوف المكتبات العلمية.

النتائج ومناقشتها:

المعلومات العامة: تكونت عينة الدراسة من 20 أستاذ و15أستاذة، وتراوحت سنوات الخبرة من 5-10 سنوات تقريبا، وبالنسبة للرتب العلمية: 4 أساتذة التعليم العالي، 7 أساتذة محاضرين أ، 10 أساتذة محاضرين ب، 7 أساتذة مساعدين أ، 7 أساتذة مساعدين ب.

1- وظائف الجامعة: حسب وجهة نظر الأساتذة الباحثين فإنه يمكن ترتيب وظائف الجامعة على النحو التالي:

التدريس: لأن الوظيفة الأساسية للجامعة لازالت تعتمد على التلقين دون محاولة الاكتشاف وخلق المناخ الإبداعي، فيتم تجميع المادة العلمية التي تم إنتاجها من طرف الآخرين لعرضها دون محاولة للنقد والاكتشاف.

البحث العلمي: رغم كل المحاولات المبذولة للنهوض بمنظومة البحث العلمي وتحسين مخرجاته خاصة فيما يتعلق بالنشر العلمي فنجد أن العدد الكلي للأوراق في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018 بلغ 37,137 خاصة في المجالات العلمية التقنية (الهندسة الإلكترونية، علوم المواد، الفيزياء التطبيقية) (د.ن (د.ت)، لمحة عن البحث العلمي في الجزائر. تم استرجاعها في 1 أكتوبر،2019، من https://arsco.org/article.detail-1310-8-0)، إلا أن النشاط العلمي البحثي لا يزال ضعيفا مقارنة بالدول الأخرى.

خدمة المجتمع: بدون بحث علمي جامعي فاعل لا يمكن خدمة المجتمع إلا من خلال إعداد القوى البشرية العاملة التي تقدم خدمات بطرق الكلاسيكية البعيدة عن البحث لتحسين مستوى الخدمات المقدمة.

2- الواقع الراهن لمخرجات البحث العلمي في إطار المفهوم الشامل للتنمية:

أثبتت نتائج الدراسة أهمية مخرجات البحث العلمي في عملية التنمية رغم وجود قطيعة بينهما على مستوى التطبيق حسب وجهة نظر الأساتذة وذلك من خلال:

الملتقيات العلمية: أكد كل الأساتذة الباحثين على أهمية الملتقيات العلمية في التقرب من الشريك الاجتماعي والاقتصادي لكن حسب رأيهم فهي لا تقدم خدمات للجانب التنموي وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى أن نتائجها لا تؤخذ بعين الاعتبار من طرف المسئولين وكونها لا تعالج مواضيع لها صلة بالواقع الاجتماعي رغم وجود اتفاقيات مع العديد من المؤسسات والهيئات إلا أن نتائج الملتقيات تبقى في إطار الجامعة في أغلب الأحيان لهذا لم نستطع لحد الساعة تحقيق التنمية الشاملة.

الفرق البحثية: أكد معظم الأساتذة الباحثين أن الفرق البحثية على مستوى مخابر البحث ينقصها تفعيل دورها للقيام بأبحاث علمية تساهم في الجانب التنموي.

محتوى مذكرات التخرج: أكد معظم الأساتذة على عدم الاستفادة من مذكرات التخرج وذلك راجع بالدرجة الأولى لعزل الجامعة عن المجتمع، عدم جدية البحوث في بعض الأحيان.

مشاريع البحث في العلوم الاجتماعية: أكد معظم الباحثين على أنها تؤدي دور كبير في الجانب التنموي ولكن لا ترتقي إلى مشاريع تنموية كونها لا تؤخذ ضمن اهتمامات المختصين في مجال إدارة وتسيير القطاعات المختلفة، ولا توجد مخططات واستراتيجيات واقعية وفعالة.

3- ثنائية البحث- التنمية:

1- أكد الأساتذة على ضعف الارتباط بين الأبحاث العلمية المنجزة وأهداف التنمية الاجتماعية وذلك بنسبة (80%) ويرجع سبب في ذلك إلى أن أغلب الأبحاث التي تجرى تكون بناءا على رغبة الأستاذ نفسه.

2- يرى معظم الأساتذة الباحثين أن إنجاز البحوث العلمية لا يتم وفق متطلبات التنمية وهذا بنسبة (70%)، أما الذين يرون أنها تتم نادرا بلغت نسبتهم (30%) لأنه لا توجد إستراتيجية ومحاور معدة مسبقا للعمل عليها ومعظم القضايا الاجتماعية التي تطرح لا يتم معالجتها بطريقة دقيقة نابعة من متطلبات التنمية.

3- المعوقات التي تحول دون نسج روابط بين البحث والتنمية:

- غياب ثقافة التعاون مع القطاعات الأخرى بنسبة (31%)، وذلك راجع إلى عدم وجود علاقات بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية، ومن هنا وجب على الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين معرفة أهمية الشراكة مع الجامعة لتنشيط البحث العلمي من جهة ودعم وتنمية المؤسسات من جهة أخرى.

- غياب التواصل مع المؤسسات تأتي في المرتبة الثانية بنسبة (20%)، وذلك راجع إلى انغلاق الجامعة وعدم تفعيل دورها كشريك اجتماعي ضمن المجتمع بتفاعل مع مشكلاته وبحث قضاياه لتنميته وتطويره.

- انعدام ثقة المؤسسات في البحوث العلمية (12%)، والتي لا تتقبل أحيانا مساهمات الباحث العلمية مما يساهم في عزل الباحث عن المجتمع.

- الخلل في الإجراءات الإدارية والتنظيمية (11%) مما يساهم في عزوف الأساتذة الباحثين عن المساهمة في الإنتاج العلمي.

- اللجوء للخبرة الأجنبية على حساب المحلية (9%) خاصة في المؤسسات والمشاريع الكبرى.

- كثرة الأعباء التدريسية للأستاذ (6%) مما يتسبب بضغط للأساتذة خاصة المؤهلين للقيام بأعمال البحثية.

- كفاءة الأستاذ الباحث (4%) وذلك راجع لعدم إلمام الأساتذة بالمهارات البحثية اللازمة.

- الإشكاليات المطروحة بعيدة عن متطلبات التنمية (7%) حيث يتم أحيانا هدر الطاقات في مواضيع لا تتماشى وطموحات التنمية.

4- التصورات المقترحة من طرف الأساتذة لتنشيط العلاقة بين البحث العلمي الجامعي والقطاع الاجتماعي والاقتصادي.

تثمين جهود الأساتذة الباحثين جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (30%) وذلك بالاستفادة من البحوث العلمية المنجزة من طرف الأساتذة وبتوجيه البحث العلمي نحو الابتكار والتجديد خاصة على مستوى البحوث العلمية التطبيقية، تليها غرس وبث ثقافة الجامعة المنتجة بنسبة (20%) في المرتبة الثانية ليتم تفعيل دور الجامعة كفاعل اجتماعي في عملية التنمية، ثم الاطلاع على الجديد في مجال البحث الدولي بنسبة (13%) في المرتبة الثالثة لتحسين مستوى البحوث ومعرفة الجديد في البحوث العلمية، استحداث هيئات التنسيق مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي بنسبة (20%) لمعرفة احتياجات المؤسسات إشراك جميع الفاعلين في المحاور الكبرى للبحث بنسبة (9%) لتحديد مواضيع البحث التي لها صلة بالتنمية، وأخيرا تنصيب مخابر بحث على مستوى المؤسسات بنسبة (8%) وذلك بتفعيل دور مخابر البحث خارج الجامعة في تنشيط البحث العلمي وفق متطلبات المؤسسات.

التوصيات والاقتراحات:

- وضع خطط للبحث العلمي تتماشى وطموحات التنمية الاجتماعية من خلال مشاركة مسئولي البحث والتنمية في تحديد الاحتياجات التنموية.

خاتمة:

إذا فالعلاقة بين البحث والتنمية هي علاقة وظيفية، إرتباطية يجب بنائها وفق مفهوم الاحتياجات التنموية، فالجزائر كغيرها من بلدان العالم تيقنت من الدور الذي تؤديه البحوث العلمية في عملية التنمية، باتخاذها كل التدابير اللازمة لبناء نظام بحثي تستطيع الاستفادة من نتائجه فالعديد من دول العالم انتهجت سياسات وبرامج تنموية مستوردة من دول المتقدمة ولكن لم تحقق نفس النتائج وذلك يعود للاختلافات في البيئات الاجتماعية على مستوى مختلف الجوانب التاريخية والثقافية والقيمية والدينية لذلك وجب على كل مجتمع الاهتمام بقضاياه من خلال تحديدها وتشخيصها وإيجاد الحلول لها لتتحول المؤسسات الجامعية من مستهلك للمعارف إلى منتج لها.

قائمة المراجع:

- صادق، إسماعيل محمد.(2014). البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي: كيف نهضوا...؟ ولماذا تراجعنا...؟ القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

- سلاطنية، بلقاسم، وحميدي، سامية.(2014). المجتمع المدني. جامعة محمد خيضر بسكرة: منشورات مخبر التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر.

- بشتة، حنان، وبوعموشة، نعيم.(ديسمبر ،2018).البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين المفهوم النظري والممارسة الأكاديمية. مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع. (1)، 144-177.

- الشويلي، سعاد محمد جاسم.(30 جوان، 2020). أهمية البحث العلمي في المجتمع. مجلة بيليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، (6)، 132-141.
- قارة، سياسة.(2019). التعليم العالي والتنمية الاجتماعية الصحية -المؤسسة الاستشفائية نموذجا. جامعة محمد دباغين سطيف2، رسالة دكتوراه غير منشورة.
- العاني، عبد القادر داود.(2014). منهج البحث والتحقيق في الدراسات العلمية والإنسانية .دمشق: دار وحي القلم.
- العمري، عيسات.(2016). معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي رهانات الفعل التنموي. مجلة تنمية الموارد البشرية، 7(2)، 162-185.
- حروش،لامية، وطوالبية، محمد. (جانفي، 2018). البحث العلمي والتطوير في الجزائر: الواقع ومستلزمات التطوير. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (19)، 32-46.
د.ن (د.ت)، لمحة عن البحث العلمي في الجزائر. تم استرجاعها في 1 أكتوبر، 2019، من https://arsco.org/article.detail-1310-8-0
الفقي، محمد عبد القادر.(أكتوبر،2018). الثورات الصناعية الأربع إطلالة تاريخية. مجلة التقدم العلمي، (103)، 8-14.